المستشار علي العياشي قنصل سفارة بلادنا في القاهرة لـ (14 أكتوبر):

العلاقات اليمنية المصرية متميزة

مصر إحدى الواجهات المهمة التي يرتادها اليمنيون وتحتل المرتبة الثالثة بعد السعودية والإمارات

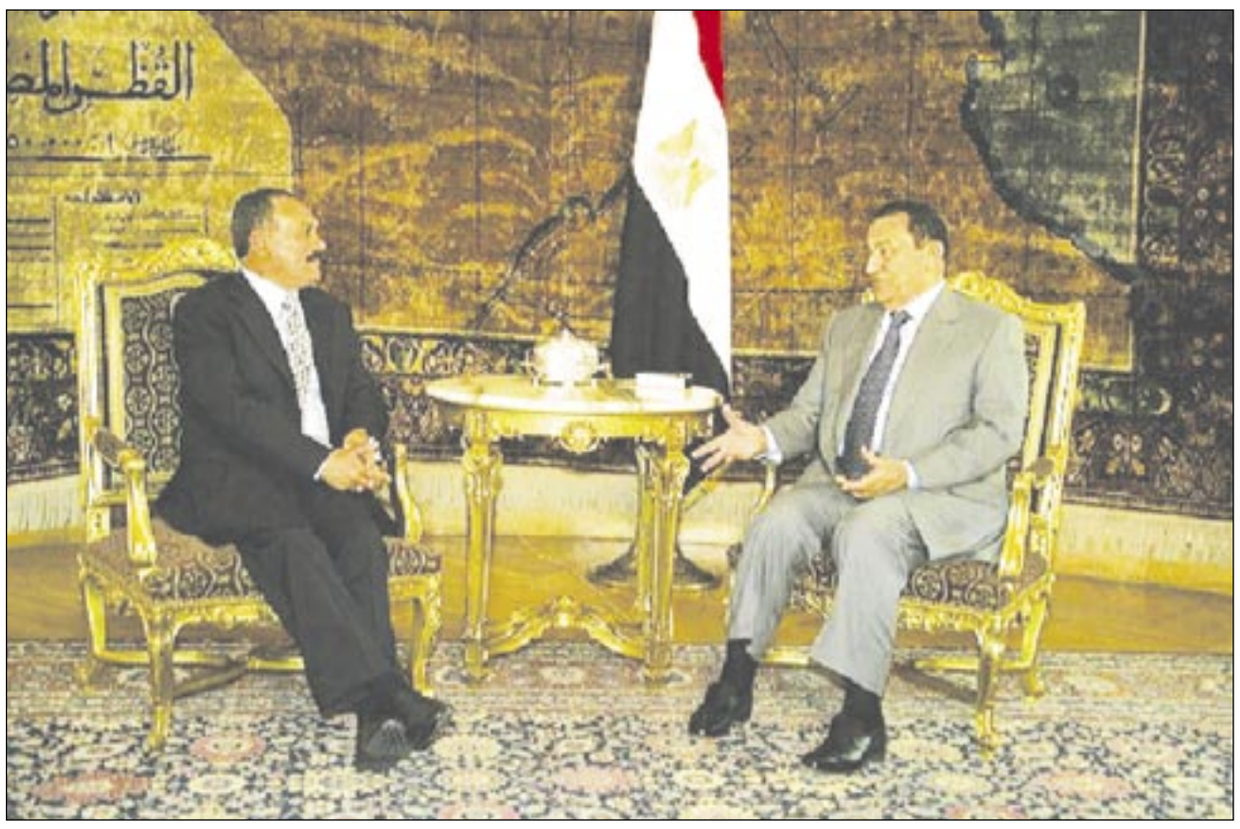

عند زيارتك للقاهرة ورغم الإبهار الساحر لجمالها وما تختزنه من معالم سياحية وثقافية وأثرية إلا أنه لابد لك أن تزور مبنى السفارة اليمنية وقنصليتها بحي الدقي في السياحة أو العلاج أو الدراسة أو التجارة أو البحث عن حل لمشكلة وقعت فيها.

وفور أن تطأ قدمك مبنى القنصلية يستقبلك/عم عزب/ليرشدك إلى المسؤول المختص لإتمام مصلحتك أو الاستفسار عن معلومة وسط زحمة العشرات من الزائرين المراجعين للقنصلية يومياً.

وتقف على رأس فريق القائمين في القنصلية لتقديم الخدمات وإنهاء المعاملات وتذليل الصعوبات وحل المشكلات شخصية هادئة تقابلك بابتسامة مطمئنة رغم زحمة العمل وشعورها أحياناً بالمرارة والحسرة للكثير من المشكلات التي يقع فيها اليمنيون الزائرون لطيبتهم وعدم معرفتهم بقوانين البلد وعدم تعاون الجهات في الوطن مثل الجوازات والمطارات وشركة الطيران بتزويدهم بالمعلومات والإرشادات التي تقيهم الوقوع في الخطأ وتكون القنصلية هي الملجأ الوحيد لهم..أنه المستشار علي محمد العياشي القنصل العام لسفارة بلادنا بالقاهرة الذي تحدث للصحيفة عن نشاط القنصلية في الحوار التالي:-

القاهرة/حسن قاسم

□ ماهي الخدمات التي يقدمها القسم القنصلي بسفارة الجمهورية اليمنية في القاهرة لأبناء الجالية والزائرين اليمنيين والدارسين في مصر؟

– في البداية من الإشارة إلى الأهمية التي تشكلها جمهورية مصر العربية الشقيقة كأحدى الوجهات الهامة التي يرتادها الكثير من اليمنيين لأغراض الدراسة والسياحة والتجارة والترانزيت والعلاج وذلك لأسباب عدة أبرزها أواصر العلاقات الحميمة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين،وكذا تسهيلات إجراء السفر والتنقل بين البلدين بفضل الأتفاقية القنصلية الموقعة بين البلدين والتي تقضي بإعفاء مواطنيها من شروط الحصول على تأشيرة الدخول المسبقة بالإضافة إلى الإمكانيات والخبرات العلاجية والخدمات السياحية الجيدة التي تتمتع بها جمهورية مصر العربية،مما جعل هذا البلد مقصداً يرد إليه مئات المواطنين اليمنيين يومياً،وغنى عن القول بأن جمهورية مصر العربية تحتل المرتبة الثالثة كمحطة عربية لليمنيين بعد كل من السعودية ودولة الإمارات من حركة السفر والتنقل للأخوة اليمنيين وتحتل أيضاً نفس المرتبة من حيث أهمية وحركة العمل القنصلي خاصة وإنها أحد مراكز الإصدار الآلي للجوازات،ولقد أولت السفارة وبحرص كبير من سعادة الأخ السفير د/عبد الولي الشميري سفير اليمن لدى مصر والجامعة العربية على إعطاء أهمية خاصة للعمل القنصلي بالسفارة انطلاقاً من الأهمية التي يحتلها على صعيد تقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة للأخوة المواطنين اليمنيين ورعاية شئونهم ومصالحهم وكذلك جهوده الدؤوبة للإرتقاء بالعلاقات الثنائية مع مصر الشقيقة في كافة المجالات.

– وبصورة مختصرة يمكن إيجاز أهم الخدمات القنصلية التي يقدمها القسم القنصلي في الآتي:

١)– إصدار الجوازات للأخوة اليمنيين الزائرين،الطلاب وأبناء الجالية علاوة إضافة المواليد الجدد أو استخراج جوازات جديدة لهم،وكذا حالات الفصل من جواز إلى آخر أو إصدار جوازات بدل تالف أو فاقد.

– إصدار وثائق تصاريح المرور للمنقطعين والحالات التي تقدرها السفارة.

٢)– الأحوال المدنية والشخصية:

يتولى القسم القنصلي متابعة العديد من هذه القضايا وخاصة:

– الزواج والطلاق وما بحكمها(مع الجهات المصرية اليمنية المختصة)

– الوفيات(مع الجهات المصرية واليمنية المختصة).

– متابعة مشاكل وقضايا المواطنين مع الجهات المصرية المختصة ومنها تسهيل الإجراءات المتعلقة بإدارات المرور،وأقسام ال شرطة،المدارس،والنيابات،قضايا

القنصل العام/ علي العياشي

الهجرة والجوازات والجنسية.

– إعداد التوكيلات والإفادات والتعريف بالهويات وفقاً لوثائق الثبوتية.

٣)– إصدار التأشيرات:

– وتشمل منح التأشيرات للأجانب وفقاً للقواعد والتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة في بلادنا.

– وكذلك التأشيرات للأخوة التأشيرات للأخوة ذوي الأصول اليمنية من حاملي جوازات السفر الأجنبية.

٤)– تصديق الوثائق والمحررات الرسمية:

ويشتمل ذلك على فحص الوثائق والمحررات ومطابقة الأختام والتوقعات والمصادقة عليها ومن ذلك:(الشهادات الدراسية،شهادات المنشأ والفواتير التجارية...)

– اعتماد الوثائق والمحررات الشخصية والمدنية.

٥)– الإشراف العام على نشاطات مقر الجالية اليمنية ونادي الشباب اليمني في القاهرة.

□ أبرز الصعوبات والمشاكل التي تواجه القنصلية؟

– هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه القسم القنصلي وأبرزها مشاكل الأخوة القادمين إلى جمهورية مصر العربية والتي يأتي في مقدمتها افتقاد بعضهم لثقافة السفر مما يعرضهم للكثير من المشاكل وسهولة انقيادهم للنصابين والسماسرة،بالإضافة إلى افتقاد البعض منهم الوعي القانوني اللازم أثناء القيام بالمعاملات والإجراءات المتعلقة بالأعمال التجارية وحيازة العقارات،علاوة على مشاكل الزواج والطلاق،وهناك مشكلة أخرى تتعلق بقدم العديد من المواطنين بتذاكر سفر بخط الذهاب وليس لديهم تذاكر العودة مما يحمل السفارة أعباء كبيرة يصعب التغلب عليها.

– هناك مشاكل افتقار عدد من أبناء الجالية لوثائق الثبوتية التي تتعلق بصلتهم ونسبهم إلى أباء يمنيين من أمهات مصريات وخاصة(شهادات الميلاد،عقودزواج الوالدين،شهادات الوفاة،جوازات أو صور جوازات الآباء)ويتعرض لهذه المشكلة بدرجة أساسية بناء اليمنيين من الأمهات المصرية الذين قدموا من دول الخليج والقرن الأفريقي لأسباب مختلفة مما يجعل هؤلاء الأبناء يعيشون دون أي وثائق تثبت هوياتهم وشخصياتهم والبعض منهم لا يتوفر لديه أي وثائق ثبوتية تؤكد صلته بوالده اليمني مما يجعلهم يعيشون في ظروف صعبة وغير قادرين على الإلتحاق بالمدارس والجامعات أو العمل.

□ ماهي الحلول والمعالجات التي تقوم بها القنصلية إزاء مشاكل الأخوة اليمنيين؟

– تواجه السفارة ممثلة بالقسم القنصلي أعباء كبيرة نتيجة المشاكل سالفة الذكر وتعمل ما بوسعها ومن واقع مسئولياتها تجاه رعاية مصالح أبناء الوطن على المتابعة والتنسيق مع الأجهزة المختصة لاسيما الأمنية في جمهورية مصر العربية للتعاون معنا لتذليل كثير من المشاكل،وحرصاً من السفارة على تسهيل مهام الإخوة اليمنيين سواء المقيمين أو القادمين إلى مصر عملت على:

أ)– إصدار دليل متكامل عن الإجراءات والمعاملات القنصلية يشتمل على أهم المعاملات والشروط اللازمة لها وتم نشره على الموقع الإلكتروني للسفارة.

ب)– إعداد إرشادات توجيهية عامة للأخوة المسافرين إلى الخارج(سواء إلى مصر أو غيرها من دول العالم)،وهي عبارة عن جملة من النصائح العامة التي يتوجب إتباعها لتعزيز ثقافة السفر واحترام ومراعاة القوانين والإجراءات المعمول بها في الدول العربية والأجنبية من ناحية،كما أن أتباعها من شأنه أن يحصن الأخوة اليمنيين من العديد من المشاكل التي قد يتعرض لها وهذا من ناحية ثانية،كما جرى التنسيق مع الجهات المختصة لتعميم الإرشادات على المنافذ ونشرها على الموقع الإلكتروني للسفارة.

□ماهو الدور الذي تؤدية القنصلية لتعزيز أواصر العلاقات اليمنية المصرية؟

□ومـاهي أشكال التنسيق مع الجهات المصرية؟

الحقيقة أن العلاقات اليمنية– المصرية موغلة في القدم وعمدها الشعبان الشقيقان بالدماء الزكية وتأتي العلاقات السياسية عن طريق مؤسسة العمل الخارجي ممثلة بوزارة الخارجية وسفارتها وسفيرها بجمهورية مصر العربية لتعزز هذه العلاقة دورها في تنمية وتطوير هذه العلاقات ويحتل التعاون والتنسيق الجيدان مع كافة الجهات المصرية ذات العلاقة المكانة الهامة في تعزيز أواصر العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيين وبالدرجة الأساسية التعاون الممتاز مع الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية المصرية،ومع الأجهزة الأمنية ومصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بجمهورية مصر العربية الشقيقة،والأجهزة الأمنية في مطار القاهرة الدولي.

□ ونحن قادمون على موسم الصيف ماهي الكلمة التي تودون قولها للزائرين؟

– نقول جئتم أهلاً ونزلتم سهلاً وأدخلوها بسلام آمنين وعلى الجميع ان يتحلوا بثقافة السفر وأن يكونوا سفراء لبلادهم إينما ذهبوا وأوصيهم بالإطلاع على إرشادات المسافرين إلى الخارج المتوفرة في المنافذ اليمنية،والتقيد بالإجراءات واللوائح والأنظمة النافذة في مصر الشقيقة ومراجعة السفارة للحصول على التسهيلات اللآزمة،ولا تفوتني الإشارة إلى التعاون الجيد والمستمر الذي نلمسه من ديوان وزارة الخارجية بصنعاء وأخص بالذكر معالي الوزير الدكتور أبو بكر القربي والأخ السفير محمد حسين حاتم الوكيل للشؤون المالية والإدارية والأخ السفير علي الكاف رئيس الدائرة القنصلية والمغتربين وكذلك وزارة الداخلية ممثلة بمعالي الأخ الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية،والأخ العميد محمد عبد القادر الملي رئيس مصلحة الهجرة والجوازات لما يبذلونه من جهود طيبة،ولا زلنا نتطلع إلى المزيد من الدعم والمساندة لما فيه الصالح العام.

افتقاد بعضه المسافرين لثقافة السفر يعرضهم لكثير من المشاكل

أصدرنا إرشادات توجيهية لتنوير وحماية المسافرين

بتكلفة 44 مليون دولار أمريكي

مشروع تطوير الطريق البحري في عدن سيسهم في دعم تنمية المحافظة

□ صنعاء / متابعات:

أكد تقرير برلماني أن تنفيذ مشروع تطوير وتوسعة وتأهيل الطريق البحري بمحافظة عدن (عاصمة اليمن الاقتصادية والتجارية) سيسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة من خلال رفع كفاءة مستوى الطرق وتعميم الاستفادة التنموية لمختلف مديريات المحافظة والمناطق المجاورة لها.. وحل مشكلة الاختناقات المرورية والتقليل من الحوادث المتزايدة سنوياً إضافة إلى استيعاب حركة سير المركبات المتزايدة على الجسر البحري الحالي (محل التطوير) نتيجة للتوسع العمراني والصناعي الذي تشهده المحافظة وما ستشهده مستقبلاً في ظل توقعات الحكومة ورؤيتها التطويرية لمدن الموانئ على نحو إيجاد ديناميكية تنموية تتلاءم مع التوجهات العامة للدولة والاقتصاد الوطني نحو السوق المفتوحة.

وينتظران يوافق البرلمان في جلسته القادمة على اتفاقية القرض لمشروع تطوير الطريق البحري في عدن المبرمة بين اليمن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة عشرة ملايين دينار كويتي أي ما يعادل ٣٤ مليون دولار بينما تمول الحكومة المشروع بـ١٠ ملايين دولار لتبلغ كلفته التقديرية ٤٤ مليون دولار.

ويتكون المشروع من الطريق البحري الذي يتضمن الأعمال الإنشائية لتوسعة وإعادة تأهيل الطريق البحري الممتد بين خور مكسر والمنصورة بمحافظة عدن والبالغ طوله ٨ كيلو مترات ويتسع لعدد ٨ حارات و ٤ في كل اتجاه وبعرض حوالي ٦,٣ متر لكل حارة مع

أكتاف جانبية يبلغ عرضها حوالي ٥,٢ متر ، وتشمل هذه الأعمال الحفر والردم، وإزالة الطبقة الاسفلتية القديمة ورصف طبقات إسفلتية وتعبيدها وإنشاء عبارات لتصريف مياه الأمطار والحوائط الساندة وأعمال الحماية بأنواعها والأعمال التكميلية الأخرى المتصلة بسلامة السير.

في وادي حضرموت والصحراء

استعراض عمليات مكافحة الجراد الصحراوي

□ سيئون / سبأ:

أستعرض فهد صلاح الأعجم وكيل محافظة حضرموت المساعد لشؤون الوادي والصحراء أمس بسيئون مع فريق المركز الوطني لمراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي برئاسة مدير المركز عبده فارع الرميح الأوضاع الميدانية لعمليات مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي في مديريات الوادي والصحراء ومستوى انتشار أسراب الجراد الصحراوي في عدد من مديريات الوادي وأخطاره على الإنتاج الزراعي.

وأشاد وكيل المحافظة المساعد بجهود المركز الوطني لمراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي والفرق الميدانية التي تنفذ عمليات المكافحة في مديريات الوادي والصحراء .مؤكداً أهمية تعاون السلطات المحلية ومجالسها المحلية والمواطنين في المديريات المتضررة مع فرق المكافحة وإبعاد خلايا النحل من المناطق المستهدفة التي تنفذ فيها عمليات الرش.

حضر اللقاء نائب المدير العام لمكتب وزارة الزراعة والري المهندس عمر بامحيمود و مدير وقاية المزروعات وممثل لجنة مكافحة الجراد في الوادي والصحراء المهندس / جمال باصحيح.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أوضح مدير المركز الوطني لمراقبة ومكافحة الجراد عبده الرميح أن عمليات مكافحة الجراد بالرش الأرضي والجوي قد دشنت في الوادي والصحراء عبر تسع فرق أرضية بمتوسط ثماني عشرة سيارة رش وطائرة رش وطائرة عمودية أخرى تابعة للقوات الجوية تقوم بعمليات المسوحات الميدانية لمراقبة انتشار أسراب الجراد الصحراوي بعد أن خرجت / مؤخراً / من مديرية ثمود الصحراوية إلى مناطق مختلفة في الوادي .لافتاً إلى الأضرار الزراعية التي أصابت المناطق الموبوءة وطالت بعض المحاصيل الزراعية إضافة إلى بعض المناحل التي يمتلكها المواطنون.

دورة تدريبية خاصة بنظام إدارة البيانات ونظم المعلومات الجغرافية في المجال الزراعي بصنعاء

□ صنعاء / سبأ:

أكد وزير الزراعة والري الدكتور منصور أحمد الحوشبي على أهمية توفر البيانات والمعلومات الجغرافية لمتخذي القرار لاسيما في المجال الزراعي وأنشطته المختلفة، ودورها في توضيح مواقع السدود والمحطات المائية وكمية المياه وشبكات الري.

وأشار الحوشبي في إفتتاح الدورة التدريبية الخاصة بتشغيل نظام ادارة البيانات ونظم المعلومات الجغرافية (MIS / GIS) التي بدأت أمس السبت بصنعاء وتنظمها الوزارة ممثلة بمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة، الى دور النظام في تأهيل وتدريب الكوادر للعاملين في مجال الزراعة بما يسهم في تعزيز دورهم لخدمة العملية الزراعية وتطوير وتحسين الإنتاجية الزراعية بشكل عام .

وقال " تكمن أهمية النظامين في تأهيل الكوادر خاصة العاملين في مجال الري والبحوث والإرشاد الزراعي وأيضا المتخصصين في مجال التخطيط والمتابعة ومشروع الحفاظ على المياه، وتدريبهم على التقنيات الحديثة للإسهام في تطوير القطاع الزراعي في اليمن " .

وأعتبر الوزير الحوشبي تنسيق الجهود بين كافة الجهات خاصة الزراعية والمائية وترشيد إستخدامات المياه في الزراعة أحد الأهداف الإستراتيجية التى تصبو الدولة الى تحقيقها في اطار التنمية الشاملة .. داعيا المشاركين الى الإستفادة من برامج الدورة ومحتوياتها وتطبيق ذلك على الواقع في الميداني الزراعي .. لافتا الى أن الجانب التطبيقي مهم جدا لتفعيل الجانب النظري.

من جانبه أوضح مدير عام مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة المهندس حمود الربيدي أن الدورة تأتي في اطار تدشين برنامج استخدام أنظمة إدارة البيانات ونظم المعلومات الجغرافية.. منوها الى ان الدورة تهدف الى تدريب المختصين بالوحدات الحقلية وفروع الهيئة العامة للموارد المائية على أنظمة إدارة قواعد البيانات وتظم المعلومات الجغرافية .

وأشار الى ان النظام يهدف الى ايجاد نقلة تنموية نحو المواكبة واستخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال تجميع البيانات وتحليلها وتبادلها مع الجهات ذات العلاقة.. متطرقا الى دور المشروع في تقديم الدعم المؤسسي للجهات العاملة في المياه والزراعة من خلال تدريب وتأهيل الكوادر العاملة .

ونوه الربيدي الى ان المشروع نفذ خلال النصف الأول من العام الجاري عددا من الأنشطة التدريبية المختلفة استهدفت تأهيل ١٦٣ من الإخصائيين والمهندسين في مختلف المجالات.

إلى ذلك قدم منسق الدورة التدريبية المهندس عبد الكريم الصبري شرحا تفصيليا عن أهداف المشروع ومكوناته ودور المعلومات الجغرافية وأهميتها بالإضافة الى آليات وتقنيات الري الحديث.

هذا وتناقش الدورة التي تستمر ١٣ يوماً بمشاركة ٤٣ متدرباً من أخصائي ارشاد الري في الوحدات الحقلية للمشروع وكذا مختصين من الإدارة العامة للري ومن الهيئة العامة للموارد المائية والجهات ذات العلاقة، عدداً من المواضيع المتعلقة بقواعد البيانات واستخداماتها وتبادل البيانات بين الوحدات الحقلية والجهات المركزية ، بالإضافة الى مواضيع تتعلق بالمعلومات الجغرافية ونظام الاحداثيات وعكس المعلومات على خرائط توضيحية تقدم شرحا موجزا للجهات المركزية .

حضر إفتتاح الدورة رئيس الهيئة العامة لتطوير المناطق الشمالية محمد عبد العزيز عبد الغني، ورئيس الإتحاد التعاوني الزراعي محمد محمد بشير وعدد من المسؤولين.